الأمم المتحدة

E/2011/L.43

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
19 July 2011
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١١

جنيف، ٤-٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١

البند ٦ (أ) من جدول الأعمال

تنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس المجلس، أبو الكلام عبد المؤمن (بنغلاديش)، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار E/2011/L.21

التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يساوره بالغ القلق إزاء الآثار السلبية المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في التنمية، ويدرك بأن النمو العالمي بدأ يعود وأن هناك حاجة للحفاظ على الانتعاش، الذي يتسم بالهشاشة والتفاوت، ويؤكد ضرورة مواصلة معالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال،

وإذ يلاحظ أن مستويات البطالة والعمالة الناقصة مرتفعة على نحو مستمر في كثير من البلدان، وخاصة في صفوف الأجيال الشابة،

ووعياً منه بضرورة التشجيع على تحقيق نمو اقتصادي مطرد شامل للجميع ومنصف يولِّد فرص العمل ويؤدي إلى القضاء على الفقر ويعزِّز التنمية المستدامة ويقوّي التماسك الاجتماعي،

210711 210711 11-42370 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يشير إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[1]،

وإذ يشير أيضاً إلى الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل، الذي اعتمدته منظمة العمل الدولية في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، والذي يُراد منه تشجيع التعافي من الأزمة من خلال توفير فرص عمل كثيرة وتشجيع النمو المستدام،

وإذ يشير كذلك إلى قراريه المعنونين ”التعافي من الأزمة: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل“ اللذين اتخذهما في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠[2]،

وإذ يشير إلى قراره الذي يقضي بأن يكون موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٢ هو ”تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“،

١ - **يحيط علماً** بتقرير الأمين العام المعنون ”التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية: ميثاق عالمي لتوفير فرص العمل“[3]؛

٢ - **يكرر التأكيد** على أن الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل يشكل إطارا عاما يمكن لكل بلد أن يصوغ ضمنه مجموعات من تدابير السياسات العامة التي تخص حالته وأولوياته، ويشجع الدول الأعضاء على استخدام الميثاق على نحو كامل وتنفيذ خيارات السياسات العامة الواردة فيه؛

٣ - **يكرر أيضاً التأكيد** على أن إعمال توصيات الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل وخياراته المتعلقة بالسياسات العامة يتطلب إيلاء الاعتبار لتوفير التمويل وبناء القدرات، وأنه يلزم تقديم دعم خاص لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية التي تفتقر إلى الحيز المالي لاعتماد سياسات الاستجابة والتعافي المناسبة، ويدعو البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف وغيرها من الشركاء في التنمية إلى النظر في تقديم التمويل، بما في ذلك الموارد المخصصة حالياً للأزمات، وذلك من أجل تنفيذ تلك التوصيات والخيارات المتعلقة بالسياسات العامة؛

---

(١) قرار الجمعية العامة ٣٠٣/٦٣، المرفق.

(٢) القراران ٥/٢٠٠٩ و ٢٥/٢٠١٠.

(٣) E/2011/92.

٤ - **يسلم** بضرورة احترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتعزيزها وتحقيق التنفيذ العالمي لها وفقا لإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛

٥ - **يسلم أيضاً** بضرورة تعزيز الحماية الاجتماعية الأساسية على الأقل وتحقيقها من أجل توفير العمل اللائق، وحدود دنيا من الحماية الاجتماعية تُعد على الصعيد الوطني في جميع البلدان، بما يتماشى مع الأولويات والظروف الوطنية؛

٦ - **يرحب** بالجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات ذات الصلة، فضلا عن جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، لدمج تدابير السياسات العامة للميثاق العالمي لتوفير فرص العمل في أنشطتها؛

٧ - **يطلب** إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة أن تواصل مراعاة الميثاق العالمي لفرص العمل في سياساتها وبرامجها، من خلال عملياتها المناسبة لصنع القرار، ويدعوها إلى أن تُدرج في تقاريرها المنتظمة، حسب الاقتضاء، معلومات عما أُحرز من تقدم حتى الآن؛

٨ - **يكرر التأكيد** على أن البرنامج الوارد في الميثاق العالمي لفرص العمل يتطلب تماسك السياسات العامة والتنسيق الدولي؛

٩ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية، بتقييم واستعراض الاستثمارات والاستراتيجيات الكثيفة العمالة، وأن يقدم إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٢ تقريراً، بهدف دعم إيجاد فرص العمل وتشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمنصف؛

١٠ - **يطلب أيضاً** إلى الأمين العام أن يُبلغ في تقريره المقدم إلى الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٢، عن استخدام منظومة الأمم المتحدة الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل وعما أُحرز من تقدم في تنفيذ هذا القرار؛

١١ - **يشجع** اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على النظر في اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز ترابط السياسات على نطاق المنظومة في مجال توفير العمل اللائق وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمنصف.